

الهاملي: الإمارات تطبق برنامجاً للتأمين على الحقوق العمالية



«دبي:» الخليج

أكد ناصر بن ثاني الهاملي وزير الموارد البشرية والتوطين حرص دولة الإمارات على ضمان الحقوق العمالية، حيث تطبق الدولة أول برنامج من نوعه عالمياً للتأمين على حقوق العمال سواء العاملون في القطاع الخاص أو العمالة المساعدة بالتوازي مع دعم ممارسة الأعمال وتخفيف العبء المالي عن أصحاب العمل، حيث يضمن نظام التأمين توفير الحماية الكاملة للرواتب والمستحقات مثل مستحقات نهاية الخدمة وتكاليف العودة إلى بلدانهم وتعويضات إصابات العمل خاصة في حالة إعسار صاحب العمل.

كما أكد سعي الدولة الى تعزيز العمل اللائق المستدام من خلال تبني وإطلاق مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات من أهمها السياسة الوطنية للتشغيل التي أولت اهتماماً بالغاً بالتعليم المستمر والمهارات المتقدمة فضلاً عن تعزيز قيادة الأعمال والعمل المرن والعمل لبعض الوقت الذي يسمح لأصحاب المهارات والمواهب من العاملين سواء المواطنين أو الأجانب بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل.

جاء ذلك في كلمته أمام الاجتماع الوزاري لمجموعة دول آسيا والباسيفيك الذي عقد على هامش الدورة 108 لمؤتمر

العمل الدولي التي اختتمت أعمالها أمس في مدينة جنيف السويسرية. وأوضح أن توجيهه وتوعية طرفي علاقة العمل بحقوقهما وواجباتهما حيال بعضهما بعضاً وكذلك تسوية المنازعات بينهما بشفافية وحياد يشكلان أحد أوجه منظومة الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص بما يسهم في تقديم خدمات عمالية متميزة لأصحاب العمل والعمال من خلال مراكز الخدمة «توجيه» ومراكز الخدمة «توافق» التي يديرها القطاع الخاص بكوادر وطنية وتحت إشراف الوزارة. وأشار الى أن انتقال العمالة بين الدول يلعب دوراً محورياً في مستقبل العمل وهو الأمر الذي سيكون أحد المحاور الرئيسية التي ستتم مناقشتها خلال العامين المقبلين ضمن أجندة أعمال حوار أبوظبي الذي أصبح أبرز المسارات التشاورية الإقليمية المعنية بإدارة انتقال العمالة بين الدول. وأكد مواصلة دولة الإمارات التي تعتبر حسب تقارير التنافسية العالمية ثاني أكثر أسواق العمل جذباً للكفاءات على مستوى العالم ودعمها لحوار أبوظبي نظراً لدوره الفاعل في حوكمة دورة العمل التعاقدية المؤقت بين الدول المرسلة والمستقبل للعمالة في منطقتنا وتعزيز الفوائد التنموية المتبادلة بين هذه الدول